نـشـرة أخـبـار الـعـدالـة الانـتـقـالـيـة

النشرة الإخبارية عدد فبراير/شباط 2009 > أرشيف النشرات السابقة

انـتـقـالات

أنباء العدالة الانتقالية من مختلف دول العالم

يقوم المركز بمساعدة الدول التي تسعى إلى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة ضد حقوق الانسان. ويقع المقر الرئيسي للمركز في نيو يورك، وله مكاتب في مدن أخرى مثل بوغوتا وبروكسل وكاب تاون وجنيف وجاكارتا وكنشاسا ومونروفيا.

للاتصال بالمركز: المقر الرئيسي:
k5 Hanover Square Floor 24
New York, NY USA 10004
Tel: + 917 637 3800
Fax: + 917 637 3901
www.ictj.org

التاريخ كما حدث

مقابلة أجريت مع (روبين كارانزا)، برنامج التعويضات بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية

سؤال : في مقالكم الأخير عن العدالة الانتقالية والجرائم الاقتصادية، تقولون إن الدول التي تعاني من الفقر المزمن ومن مشاكل الصراع يحتمل أن تظل على هذه الحال بالرغم من اجراءات العدالة الانتقالية. ما هو السبب في هذا؟

جواب : لأن إجراءات العدالة الانتقالية ذات تركيز ضيق. وهذا المجال الضيق له أسباب كثيرة، كثير منها يتصل بجذور الصراع الذي تسعى إلى مواجهته وبامكانيات الإجراءات ذاتها. ولكن حيث إن تركيزها ضيق فهي لا تهتم بالقضايا الاقتصادية التي تتعلق بالصراع، وقد تكون هي أيضا أصلا لذلك الصراع وبطبيعة الحال فإن لهذا الوضع تأثير كبير بعد انتهاء فترة الصراع.

سؤال : هل لديك بعض الأمثلة عن العلاقة بين العدالة الانتقالية والقضايا الاقتصادية؟

جواب : تعتبر الدولة شيلي مثلا مناسبا. فمن المعروف أن الاستجابة للانتهاكات التي ارتكبتها حكومة (بينوشيه) لحقوق الانسان قد ساهمت في إنشاء لجان الحقيقة والمصالحة والمتابعات القضائية. ولكن الأمر الذي لم يتناول قدرا كبيرا من الاهتمام هو إرث الفساد الذي نتج عن بينوشيه والذي ارتكبه هو أيضا بنفسه.

وبينما كانت اجراءات العدالة الانتقالية تمارس في شيلي كان التركيز يتعلق بالبحث عن أهم اجراءات المحاسبة والمساءلة. وقد استطاع بينوشيه أن يتفادى كل اجراءات المحاسبة. وكان يقترب من نهاية حياته بعد أن استطاع أن يتجنب حكم التاريخ. وحتى عندما كانت لجنة الحقيقة تسعى إلى محاسبته كان يقول: :"إنني قدمت إلى دولتي خدمات نافعة، وقد تختلفون في الحكم على هذه الخدمات ولكنني في نهاية الأمر قد نجحت من حيث الإجراءات الاقتصادية". وكان من الشائع أن ما يقوله كان حقيقيا، وقد أدى ذلك إلى أسطورة ما يطلق عليه اسم "الدكتاتورية النظيفة".

وعندما اتضح أن بينوشيه كان لديه عدة حسابات خاصة في بنوك الولايات المتحدة، وعندما وجهت إلى أسرته بعد وفاته اتهامات بالفساد، وبرزت تفاصيل اشتراكه في تهريب الأسلحة، كان ذلك أمرا مهما لأنه حطم أسطورة "الدكتاتورية النظيفة".

وفي جنوب افريقيا لم يكن نظام التمييز العنصري مجرد انتهاك للحقوق المدنية والسياسية بل كان أيضا نظاما يرتكز على جرائم اقتصادية ترتكبها الدولة. ومع ذلك فإن لجنة الحقيقة والمصالحة استبعدت إجراء تحقيق في الجرائم الاقتصادية وفي عام 2006 قدمت منظمة غير حكومية تقريرا إلى المؤتمر الوطني لمناهضة الفساد جاء فيه أن ذلك الاستبعاد وعدم التحقيق سيؤدي إلى نتائج استراتيجية خطيرة بعيدة المدى من حيث مستقبل جنوب افريقيا.

وذكر التقرير أن الطبقة الحاكمة في جنوب افريقيا كانت سعيدة لعدم التحقيق. نعم لقد تمت مواجهة التمييز العنصري، والاهتمام بالسلطة السياسية وأسلوب انتقالها، وتمت مواجهة انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبت ضد بعض الضحايا ولكنن عند استبعاد الأسس الاقتصادية للتمييز العنصري فإنني أشك في مدى التغيير الذي قد ينتج عن السعي نحو إظهار الحقيقة من حيث معيشة معظم الشعب في جنوب افريقيا.

سؤال : لماذا كان مجال الإجراءات التقليدية للعدالة الانتقالية ذا تركيز ضيق؟

جواب : يجب أن نعود إلى نشأة حقوق الانسان وتطورها كمفهوم. فقد وضعت مجموعتان من المبادىء إحداها تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، والأخرى بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وينعكس هذا التعارض الثنائي في كيفية مواجهة العدالة الانتقالية لمشاكل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ونرى بصفة عامة أنها عاجزة عن ذلك وأصبح من المعروف أن هذا التعارض الثنائي يعوق العدالة الانتقالية.

وقد ذكرت السيدة (لويز آربور) المفوضة السابقة لحقوق الانسان لدى الأمم المتحدة أنه ينبغي على العدالة الانتقالية أن تحاول القيام بما لم تستطع العدالة التقليدية أن تفعله ألا وهو تجاوز ذلك التعارض الثنائي وتجاهل النظام التسلسلي الزائف، ومواجهة انتهاكات الحقوق الاقتصادية التي تجري خلال فترة الصراع، إلى جانب الأسباب الرئيسية للانتهاكات التي هي في الواقع ذات طبيعة اقتصادية.

على أن الطاقة تفرض شيئا من الحدود. إن حركة حقوق الانسان بدأت كحركة شرعية ترتكز على الحقوق الفردية والانتهاكات الفردية. وحتى العدالة الانتقالية – كمفهوم – كانت مضطرة إلى مقاومة ذلك الوضع، وإلى إثبات أن الانتهاكات كثيرة وتجري بطرق عديدة حيث يتعدى الضحايا إلى درجة يصعب معها اتباع اجراءات العدالة المألوفة.

في تيمور الشرقية لم يكن الاحتلال الاندونيسي قاصرا على تعذيب المعارضين أو على القيام بعمليات عسكرية، بل تناول أيضا تهجير السكان المدنيين وإجبارهم على النزوح إلى المناطق الجبلية، وحرمانهم من الطعام حتى الموت. وقد جاء في تقرير لجنة الحقيقة أن من بين عدد من السكان يتراوح بين 100.000 و 200.000 توفوا أثناء الاحتلال، فان الأغلبية كانت بسبب الجوع والمرض وليس بسبب العمليات الحربية أو أثناء الاحتجاز أو بسبب مذابح، ولكن بسبب الجرائم الاقتصادية.

سؤال: في الأحوال الانتقالية التي يتم فيها استبدال مجموعة من الحكام بمجموعة أخرى، أليس من المتوقع مقاومة المحاولات التي تهدف لمواجهة الجرائم الاقتصادية؟

جواب: نعم، فكثير من مرتكبي الجرائم يحاولون الاحتفاظ بالمكاسب عن طريق منع أي وسيلة للمحاسبة أوالمساءلة. ولكن الجمهور لا يميز بين أولئك الذين تسببوا في القمع السياسي وبين أولئك الذين انتفعوا من ورائه، ولا يميز بين زعماء الفصائل العسكرية في حرب أهلية تتعلق بالموارد وبين أولئك الذين أصبحوا أثرياء لأنهم كانوا زعماء للفصائل المتصارعة.

ومن الغريب انه بينما لا يوجد فرق لدى الضحايا والمجتمعات بصفة خاصة من حيث الانتهاكات، فإن ردود الأفعال كانت قائمة على كونها أمرين منفصلين.

سؤال : هل هناك حالات تم فيها اعتبارها أمرين منفصلين؟

جواب : نعم، في دول مثل ليبيريا وسيراليون. ففي ليبيريا تم تفويض لجنة الحقيقة للنظر في الجرائم الاقتصادية، وهذا أمر صعب لأنه ليس لدى ليبيريا سوابق كثيرة تستند إليها وتقول إن هذه الاستراتيجية فشلت ولكن ربما تنجح استراتيجية أخرى. وفي سيراليون – مع أن التفويض لم يكن واضحا فإن تقرير لجنة الحقيقة يتخطى الانتهاكات التي تتعلق بالقتل والتعذيب ويتناول الاجراءات الاقتصادية التي تتعداها: من هو الذي كان يتحكم في عمليات الجواهر وقطع الأخشاب؟

سؤال : هل مجال العدالة الانتقالية يميل الآن إلى التوسع في فهم ضرورة مواجهة الجرائم الاقتصادية؟

جواب : إنني لست واثقا من ذلك، فإن أطرافا كثيرة في المجتمع المدني وبعض الأطراف في الدول التي مرت بالانتقال، تميل إلى ضم الجرائم الاقتصادية. ففي كينيا نجد أن المناقشات الجارية حول سلطة لجنة العدالة والحقيقة والمصالحة تتضمن أمور الجرائم الاقتصادية، ولكنها بعد ذلك أصبحت غارقة في أمور تتعلق بالعفو عن الجرائم الاقتصادية.

ويرجع جزء من تلك المقاومة إلى المؤسسات التي تخشى أن توسيع سلطات لجنة الحقيقة قد يجعلها عديمة النفوذ، أو أنها ستصبح فوق طاقتها ومواردها وقدراتها. ولهذه المخاوف ما يبررها، ولكنها تثير موضوع بناء المهارات والطاقات. فعندما كان العمل يجري في تكوين محاكم خاصة في كمبوديا وسيراليون لمحاكمة جرائم الحرب كان السؤال يدور حول مدى استطاعة المحامين في هاتين الدولتين أن يشغلوا تلك المناصب في المحاكم. وقد استطاعوا ذلك إلى حد محدود. وكذلك إذا أردت إدخال الجرائم الاقتصادية في نطاق سلطات هذه اللجان فليس هناك سبب يحول دون بناء الطاقات في ذلك المجال أيضا.

والأمل الأكبر هو في المجتمع المدني الذي كان أكثر جدية في المنظمات غير الحكومية في هذا المجال، وكذلك في وضع ميثاق الأمم المتحدة في مواجهة الفساد وغيره من القوانين التي أصبحت جزءا من عمل العدالة الانتقالية.

سؤال : بخلاف توسيع سلطات لجان الحقيقة، ما هي آليات العدالة الانتقالية التي يمكنها مواجهة الجرائم الاقتصادية؟

جواب : التعويضات هي مجال واضح وذلك عن طريق الأموال التي تؤخذ من مرتكبي الانتهاكات. وهذا الأمر ينطبق على الفلبين حيث ينتظر أن يخصص 200مليون دولار من ال680 مليون دولار التي تم أخذها من عائلة (ماركوس) لتعويض الضحايا. وفي كمبوديا نجد أن حكومة الثوار الحمر لديها سلطة استخدام أموال مرتكبي الجرائم في تعويض الضحايا. وحتى في حالة المحكمة الجنائية الدولية نرى أن اللائحة تنص على استخدام أموال مرتكبي الجرائم في سبيل التعويض عن طريق صندوق دعم الضحايا.

لكن المتابعات القضائية اصعب من ذلك لأنها تقوم من أجل جرائم معينة في القانون الدولي. ومع ذلك يرى البعض أن هناك جرائم حرب تعتبر جرائم اقتصادية في حد ذاتها، مثل السلب والنهب، ونزع الملكية، ونشر المجاعات. ويمكننا وضع آليات قانونية تشمل الجرائم الاقتصادية كجرائم الأنظمة الحاكمة فالقوانين التي تسمح لنظام حاكم أو لفصيلة متمردة أن تستمر في أعمال العنف يجب أن تضم جرائم الفساد و الجرائم الاقتصادية.

وفي النهاية كثيرا ما نتحدث عن إصلاح المؤسسات كآلية من آليات حقوق الانسان لكننا نميل إلى جعلها قاصرة على إصلاح قطاع الأمن وفحص العاملين في الدولة حيث تشير إشارة عامة إلى فحص الموظفين الفاسدين ولكن ما هو الأساس الذي يستخدم في ذلك الفحص؟ ينبغي أن يتسع نطاق اصلاح المؤسسات، ومن وسائل ذلك ضرورة النظر في الجرائم الاقتصادية والفساد من حيث كونها أساسا لبعض الا صلاحات المعينة.

التقرير العالمي

افريقيا

جمهورية افريقيا الوسطى
في أواسط شهر يناير/كانون الثاني خلال الجلسات التي تسبق المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية، أكدت اتهامات جرائم الحرب الموجهة إلى (جان بيير بمبا) بشأن الانتهاكات التي ارتكبتها قواته العسكرية في جمهورية افريقيا الوسطى في 2002 – 2003 – وهو متهم بارتكاب ثلاث جرائم ضد الانسانية وخمس جرائم حرب وكان قد تم القبض عليه في بلجيكا في شهر مايو/أيار 2008.
مصادر متعلقة
المركز الدولي للعدالة الانتقالية: جان بيير بمبا والمحكمة الجنائية الدولية
لمركز الدولي – مواجهة جرائم الماضي على المستوى القومي (PDF)

جمهورية الكونغو الديمقراطية
في 26 يناير/كانون الثاني عقدت أول محاكمة ضد (توماس لوبنجا) أمام المحكمة الجنائية الدولية، و (لوبنجا) هو القائد السابق لميليشيات جمهورية الكونغو الديمقراطية. ثم رفعت الجلسة لمدة يومين عندما تنصل أحد صغار الجنود من الشهادة التي كان قد أدلى بها. وقد اتهم (لوبنجا) بتجنيد صغار السن في جيشه الخاص خلال فترة الصراع الطويل.

وقد تم القبض في 22 يناير/كانون الثاني في رواندا على قائد التوتسي (لوران نكوندا) أثناء حملة مشتركة بين رواندا والكونغو لاجبار الهوتو على نزع أسلحتهم و (نكوندا) محتجز لدى رواندا، وتسعى جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى استرجاعه. وقد بدأت رواندا والكونغو في شن عمليات مشتركة في الكونغو خلال شهر يناير.
مصادر متعلقة
Associated Press "وقف الشهادة التي أدلى بها جندي صغير السن في الكونغو"
BBC : حذر جمهورية الكونغو الديمقراطية رغم اعتقال نكوندا.

كينيا
واصل البرلمان مناقشة تشريع لإنشاء محكمة خاصة للنظر في الجرائم الخطيرة التي ارتكبت خلال فترات العنف أثناء الانتخابات في شهر ديسمبر/كانون الأول 2007 ويناير/كانون الثاني 2008. ولكن الموعد المحدد لإقرار المشروع انقضى في 30 يناير بدون الموافقة النهائية عليه. وقد أرسل المركز الدولي للعدالة الانتقالية رسالة إلى أعضاء حكومة كينيا يرحب فيها بتركيز المشروع على حقوق الضحايا، وعلى معايير المحاكمة العادلة،

ليبيريا
أصدرت لجنة الحقيقة والمصالحة في ليبيريا المجلد الأول من تقريرها النهائي في أواخر شهر يناير/كانون الثاني، ويقع في 107 صفحة بعنوان "النتائج والقرارات" ويقوم المركز الدولي للعدالة الانتقالية وأيضا هيئات المجتمع المدني حاليا بدراسة هذا التقرير.

وقد وجهت وزارة العدل إلى (بنيامين ياتين) المدير السابق لقطاع الأمن ورئيس وحدة مكافحة الإرهاب خلال حكم (تشارلز تايلور) – الادانة بإرتكاب جرائم قتل وذكرت الوزارة بأنه خطط واشترك في مقتل أحد رجال السياسة ووزيرين سابقين من معارضي (تيلور). وصدر الأمر بإعتقال (ياتين) الذي فر من ليبيريا بعد تنازل (تيلور) عن السلطة في 2003.

وعلى شروط المشاركة الدولية، كما حث المركز على إعادة النظر في شروط الحصانة، وازدياد التركيز على الأشخاص الذين تقع عليهم المسؤلية الكبرى.

مصادر متعلقة

تأسيس محكمة خلصة في كينيا

Daily Nation Kenya : "ما يجب على المحكمة أن تراعيه في نظر قضايا العنف"

السودان

لا يزال الرئيس السوداني (عمر البشير) يتحدى المحكمة الجنائية الدولية على الرغم من وشك إصدار المحكمة أمرا باعتقاله بمقتضى اتهامات حول الصراع في دارفور. و في مقابلة أجريت مع عمر البشير في أواخر يناير/كانون الثاني أشار إلى المحكمة قائلا: :أنها مجرد بعوضة في أذن الفيل".

وقد حكمت محكمة سودانية على شرطي سابق يدعى (محمد الساري ابراهيم) بالسجن لمدة 12 سنة لاتهامه بالتواطؤ مع المحكمة الجنائية الدولية في الدعوى ضد (أحمد هارون) وزير الدولة للشؤون الانسانية. هذا وقد اشتدت حدة القتال في دارفور في النصف الثاني من شهر يناير بين الجيش السوداني والثوار مما أدى إلى نزوح 9000 شخص من موطنهم، طبقا لما أذاعته الأمم المتحدة.

مصادر متعلقة

الشرق الأوسط: البشير يقول: المحكمة الجنائية الدولية هي "بعوضة في أذن الفيل "

Reuters :"رجل سوداني يسجن بسبب تجسسه في دعوى جرائم الحرب"

زيمبابوي

في 30 يناير/كانون الثاني تم الاتفاق على الاشتراك في الحكم بين حركة (التغيير الديمقراطي) بزعامة (مورجان تشفانجيري) الذي يعارض الرئيس (روبرت موجابي) وحزب (زانوبي إف). وهكذا يبدو أن الصراع سوف يتوقف بعد 11 شهرا على أثر الشروع في عقد انتخابات في مارس/آذار 2008. وطبقا لهذا الاتفاق سيصبح (تشفانجيري) رئيسا للوزراء في حكومة ائتلافية في 11 فبراير/شباط، ويحتفظ (موجابي) برئاسة الجمهورية.

ونتيجة لعدم وجود حكومة فعالة منذ شهر مارس/آذار 2008، فقد يتعرض عدة ملايين من شعب زيمبابوي لخطر المجاعات، وتفاقم وباء الكوليرا بين 60 ألف من السكان، ومات أكثر من 3000 من المصابين، وذلك طبقا لبيان أصدرته منظمة الصحة العالمية.

مصادر متعلقة

Times UK :"تشفانجيري يخاطر بكل شيء بمشاركته السلطة مع موجابي"

الدول الأميركية

كولومبيا

تأجلت محاكمة الكولونيل (لويس ألفونسو بلازاس) قائد الجيش السابق المتهم بجرائم ضد الانسانية، وذلك بعد أن طلبت محكمة عسكرية أن تتولى بنفسها التحقيق و (بلازاس) متهم أمام محكمة مدنية بالاشتراك في ارتكاب جريمة اختفاء 11 شخصا خلال هجوم عسكري وقع في عام 1985 على المحكمة العليا في كولومبيا. وقد انتقد المركز الدولي للعدالة الانتقالية وأيضا بعض المنظمات الأخرى لحقوق الانسان هذا التأجيل على أساس أن القضاء العسكري لايحق له القيام بمحاكمة قانونية لجرائم ضد الانسانية.

مصادر متعلقة

باللغة الأسبانية فقط: ICTJ su preoccupacion porque se dilate jucio ordinario a coronel Alfonso Plazas Vega en el caso de Palacio de Justicia

منظمة العفو الدولية: لا ينبغي أن يحاكم القادة العسكريين الكولومبيين دعوى حقوق الانسان.

الولايات المتحدة

بمجرد أن بدأ الرئيس الجديد (باراك أوباما) في مباشرة مهام منصبه، قام بالتوقيع على أمر تنفيذي بمنع التعذيب ووسائل الاستجواب القاسية التي تستخدم منذ 11 سبتمبر 2001، وكذلك الأمر بإغلاق سجن (غوانتانامو باي) الأمريكي في كوبا، على ان يتم ذلك خلال عام.

وطالب (مانفريد نواك) مقرر لجنة التعذيب بالأمم المتحدة، أن

وفي 7 يناير اجتمع (آرون ويه) مساعد برنامج ليبيريا بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية مع السيدة (ايلين جونسون سيتليف) رئيسة ليبيريا، لكي يقدم لها نسخة من كتاب (Impunity Under Attack) (مهاجمة سياسة الإفلات من العقوبة) الذي اشترك في تأليفه مع (ساموبل تو) و (آرون سيه) من نشطاء المجتمع المدني. ويتناول الكتاب ثقافة الإفلات من العقوبة خلال 14 سنة من العنف ضد المدنيين في ليبيريا، وكذلك إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في 2006 لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات.

مصادر متعلقة

التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة في ليبيريا: المجلد لأول

Liberia Web : إدانة (بنيامين ياتين) في جريمة القتل ليبيريا: مهاجمة سياسة الإفلات من العقوبة.

سيراليون

في 30 يناير/كانون الثاني أعلنت حكومة سيراليون برنامج التعويض الخاص بضحايا الحرب الأهلية التي استمرت 11 سنة بمقتضى اتفاق السلام في عام 1999 وقانون لجنة الحقيقة والمصالحة في 2000. وقد رحبت إدارة مشروع محكمة سيراليون بهذا البرنامج، ولكنها ناشدت الحكومة أن تعتذر رسميا لضحايا الحرب من 1991 حتى 2002.

مصادر متعلقة

"ضرورة الاعتذار العلني قبل البدء في التعويض: فرصة مواتية للمصالحة"

أوغندا

أدى استمرار القتال بين القوات الأوغندية وجيش المقاومة الإلهية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ازدياد المخاوف من حدوث اضطرابات في شمال أوغندا. وقد استجاب المجتمع المدني عن طريق استخدام وسائل جديدة للعدالة الانتقالية في اوغندا. ويقوم المركز الدولي بمساعدة فريق عمل العدالة الانتقالية بشمال أوغندا بوضع استراتيجية للمجتمع المدني. وقد تأخر بدء الحكومة في تنفيذ مشروع العدالة والقانون والنظام، الذي يتعلق بالقسم الخاص بالمحكمة العليا لمحاكمة جرائم الحرب، وأيضا موضوع التعويضات وبرنامج تسريح الجنود المقاتلين والعمل على إدماجهم في المجتمع.

كندا

بعد مرور ثلاثة أشهر على استقالة القاضي (هاري لا فورم) رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة الخاصة بموضوع المدارس الهندية الداخلية، أعلن العضوان الآخران باللجنة وهما السيدة (جين مورلي) و (كلوديت دومون سميث) أنهما سوف تستقيلان في أول يونيو/حزيران 2009. وجاء في بيانهما أن أفضل وسيلة هي تكوين مجموعة جديدة من أعضاء اللجنة. وهذه اللجنة مكلفة بالتحقيق في سياسة إكراه القبائل الأصلية على الاندماج في المجتمع الكندي عن طريق إرغام الأطفال على الالتحاق بالمدارس الداخلية.

مصادر متعلقة

Globe and Mail :"استقالة العضوين الأخيرين من لجنة الحقيقة والمصالحة".

تقوم الولايات المتحدة بمحاكمة الرئيس السابق جورج بوش ووزير الدفاع (دونالد رامسفيلد) للأمر بتعذيب السجناء في غوانتانامو باي. وذكر (نواك) أن الولايات المتحدة قد صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وهي تلزم الدول بمحاكمة من ينتهكون تلك الاتفاقية.
وقبيل تنصيب (أوباما) رئيسا في 20 يناير/كانون الثاني، أصدرت اللجنة القانونية بمجلس النواب الأمريكي تقريرا في 487 صفحة بعنوان" كبح جماح الرئاسة الامبريالية: دروس وتوصيات تتعلق برئاسة جورج بوش". وتشتمل توصيات هذا التقرير على إجراءات لإنهاء التعذيب واغلاق عوانتانامو باي، وإتاحة المعاملة القانونية للمحتجزين، وإنهاء سوء التصرف في التوقيع على الأوامر، والتزام السرية المفرطة حول معلومات الاستخبارات.
آخرين.
مصادر متعلقة
المركز الدولي للعدالة الانتقالية: الولايات المتحدة تعرض مشروع المحاسبة والمساءلة
BBC : خطة أوباما بشأن الاستجواب
كبح جماح الرئاسة الامبريالية: دروس وتوصيات بشأن رئاسة جورج بوش.

بيرو
بعد عام من جلسات المرافعات، دخلت محاكمة الرئيس السابق (ألبرتو فوجيموري) المراحل الأخيرة لمحاكمته في انتهاك حقوق الانسان أثناء رئاسته لجمهورية بيرو من 1990 حتى 2000. وهو يواجه صدور الحكم بالسجن لمدة 30 سنة إذا تمت إدانته في المذبحة التي قتل فيها 25 شخصا وتم اختطاف شخصين آخرين. وبدأت الحكومة أيضا في دفع تعويضات للأشخاص الناجين من تلك المذبحة، وذلك كجزء من مجهود كبير لإقرار العدالة خلال حكم فوجيموري.
مصادر متعلقة
BBC : "محاكمة فوجيموري تدخل المرحلة النهائية "

آسيا

كمبوديا
اشتد الجدال حول موضوع الدوائر الخاصة بالمحاكم الكمبودية. وذلك مع اقتراب بدء أول محاكمة لزعيم الثوار الحمر السابق في جرائم ضد الانسانية في 17فبراير/شباط. والدعوى الأولى أمام المحكمة المشتركة بين كمبوديا والأمم المتحدة هي ضد (كنج هوك ايف) المعروف بإسم (دوش) لدوره في رئاسة مركز الاحتجاز ذي السمعة السيئة S21 وكانت المحكمة قد واجهت اتهامات بالفساد، ولديها أربعة زعماء آخرين للثوار الحمر في الاحتجاز. ولا ينتظر أن تبدأ المحاكمة قبل أواخر 2009.
وقد وقع صدام علني بين المدعين العموميين الكمبوديين والدوليين حول امكانية التحقيق مع مجموعة جديدة من المشتبه بهم. وقال المدعي الكندي (روبرت بينيت) إن هناك أدلة تكفي للشروع في ذلك. في حين أن شريكه الكمبودي (شي لينج) عارض ذلك على أساس أن موارد المحكمة محدودة، واحتمال التأثير الذي قد يحدث في الرأي العام.
مصادر متعلقة
AFP : "بدء المحاكمة الأولى للثوار الحمر في منتصف فبراير"
Phom Penn Post : "المدعي الكمبودي يقول: لم يعد هناك مشتبهون من الثوار الحمر.

أفغانستان
أصدر المركز الدولي للعدالة الانتقالية، قبيل عقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في أفغانستان، تقريرا بعنوان: دروس حول فحص المرشحين للانتخابات في 2009 – 2010 ويؤكد التقرير على أنه ذات أهمية كبرى من أجل ضمان ثقة الشعب الأفغاني في الحكومة، وأيضا في جهود بناء الدولة واستقرارها. ومن واقع خبرات الانتخابات الماضية فإن عملية فحص المرشحين من حيث علاقتهم بالجماعات المسلحة غير الشرعية ينتظر أن تفشل إن لم يتم الاهتمام بالتحديات السياسية والقانونية لهذه العملية. ويعرض التقرير عددا من الخيارات الخاصة بفحص المرشحين، ويؤكد على ضرورة اعتبار ذلك جزءا من مجموعة آليات لتعزيز استقلال العملية الانتخابية وشفافيتها.
مصادر متعلقة
دروس لفحص الموظفين في انتخابات 2009-2010 في أفغانستان PDF

نيبال
في أواخر يناير/كانون الثاني أثارت الحكومة الماوية بعض المخاوف عندما حاولت وضع ثلاثة قوانين جديدة حول الاختفاءات والحقيقة والمصالحة وذلك بدون موافقة البرلمان. وقد طلبت اللجنة القضائية الدولية، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة مراقبة حقوق الانسان، من الحكومة ورئيسها (بوشبا كمال دهال) (المعروف باسم با شاندا) أن يقدم هذه المشاريع إلى البرلمان لضمان "الشفافية والمشاركة العامة في العملية التشريعية". ومن شأن هذه القوانين أن تجعل الاختفاء القسري بمثابة جريمة، وأن تنشيء لجنتين للتحقيق في الأعمال الوحشية التي وقعت خلال عشر سنوات من الصراع المدني.
مصادر متعلقة
اللجنة القضائية الدولية: "نيبال: يجب على الحكومة أن تسمح للبرلمان بالمناقشة"
مراقبة حقوق الانسان: "نيبال يجب عرض مشروع حقوق الانسان على البرامان"

أوروبا

ايرلندا الشمالية
في 28 يناير/كانون الثاني أصدر الفريق الاستشاري الذي عينته الحكومة البريطانية للنظر في أحداث ايرلندا الشمالية، تقريرا حول ما ينبغي اجراؤه لمعالجة إرث العنف الذي استمر 40 سنة. وقد قوبل التقرير باحتجاج قوي وخاصة من جانب البروتستانت الاتحاديين بشأن تقديم مبلغ 12000 جنيه لعائلات الأشخاص الذين قتلوا في فترة العنف وعددهم 3700 شخصا ويشير التقرير إلى تكوين لجنة تسمى لجنة الإرث تعمل لمدة خمس سنوات لمواصلة التحقيق الذي قد يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة وتشجيع المصالحة. وقد لقي التقرير ترحيبا من جانب من يعملون في خدمة الضحايا والناجين. واعتبروه مجهودا كبيرا في سبيل المصالحة ومعالجة المشاكل الطائفية في ايرلندا الشمالية.
مصادر متعلقة
التقرير النهائي للفريق الاستشاري عن أحداث الماضي PDF

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

غزة
على أثر العدوان الاسرائيلي على غزة طالبت جماعات عديدة إجراء تحقيق دولي نزيه حول مزاعم ارتكاب انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب من جانب اسرائيل ومن جانب حماس. وعندما تقرر وقف اطلاق النار في 18 يناير/كانون الثاني كان عدد القتلى الفلسطينيين قد بلغ 1300 وعدد الجرحى أكثر من 5300. ومن بين هؤلاء الضحايا 39% من النساءوالأطفال طبقا لما ذكرته منظمة العفو الدولية وقد قتلت الصواريخ التي اطلقتها حماس ثلاثة من المدنيين وأصابت أكثر من ثمانين شخصا وقتلت عشرة من الجنود الاسرائيليين.
مصادر متعلقة
منظمة العفو الدولية: "الصراع في غزة: تقرير مختصر بشأن القانون والتحقيق والمحاسبة".

تقرير عن موضوعات خاصة

الذكرى والمتاحف

في عام 2005 أسس المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بالاشتراك مع خمس منظمات أخرى، هيئة لشؤون التوثيق. وقد نشرت هذه الهيئة بحثا بعنوان: "توثيق الحقيقة" يشمل أفضل وسائل توثيق انتهاكات حقوق الانسان، يقوم على جهود هيئات عديدة عملت في غواتيمالا، وبورما، والعراق، والصرب، والولايات المتحدة. ويهدف هذا البحث إلى تقديم دروس مفيدة لمساعدة الجماعات التي تقوم بتوثيق الانتهاكات والعمل على حماية الحقيقة وتعزيزها وتأسيس الجماعات الديمقراطية العادلة.
توثيق الحقيقة (PDF)

منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية

عرض الفيلم التسجيلي The Reckoning (المحاسبة) لمدة اسبوع في مهرجان الأفلام السينمائية Sundance (ساندانس) من 19 إلى 23 يناير/كانون الثاني. وهو يتعلق بعمل المحكمة الجنائية الدولية في مقرها الرئيسي في لاهاي ونشاطها في عدة دول مثل أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية افريقيا الوسطى، وكولومبيا. وقد قدم المركز الدولي مساعدته إلى شركة أفلام (سكايلايت) خلال مراحل إنتاج هذا الفيلم.
منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية: The Reckoning

بيان المؤتمرات وتواريخها

6 فبراير/شباط
مؤتمر السعي نحو العدالة الجنائية الدولية: وضع دارفور
Yale Law School , New Haven , Connecticut
:For more information, contact
pascale.mathieu@yale.edu

4 فبراير/شباط
سمينار في جينيف لدراسة جهود بناء السلام والعدالة الانتقالية في الدول الأمريكية Geneva Centre for Security Policy
Geneva , Switzerland
For more information, contact: gpp@gcsp.ch

9 فبراير/شباط
دورة لدراسة أساسيات العدالة، تنظيم المركز الدولي وكلية ستانفورد للقانون. موعد طلبت الالتحاق: Stanford Law School, Palo Alto, California للمزيد من التفاصيل:
http://www.ictj.org/en/workshops/courses/index.html

7-8 فبراير/ شباط
ورشة عمل من تنظيم المركز الدولي للعدالة الانتقالية وهيئة UMAN "لئلا يفلت الماضي من أيدينا: التسجيل وإعداد الأرشيف بيروت، لبنان . للمزيد من التفاصيل اتصلوا
Lynn أو , Monika Borgmann Slim: m.b.slim@umam-dr.org
Maalouf: lmaalouf@ictj.org

12-14 فبراير/شباط
المركز الدولي للعدالة الانتقالية / المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في المغرب. ندوة عن التعويضات الجماعية، الرباط، المغرب. للمزيد من المعلومات اتصلوا: Julie Guillerot
jquillerot@ictj.org or Zainabi Ahmad Taoufik
t.zainabi@gmail.com

13-9 فبراير/شباط
مؤتمر المر كز ا لدولي: " العدالة الانتقالية في المكسيك: غياب الحقيقة والعدالة؟" Centro de Estudios Internacionales, El Colegio de México للمزيد من المعلومات اتصلوا: Fabi?n S?nchez fabito23@hotmail.com

27 فبراير/شباط
المركز الدولي: زمالة الدول الناطقة بالفرنسية، الرباط
موعد الالتحاق. وللمزيد من المعلومات اتصلوا عبر الرابط التالي

27-26 فبراير/شباط
مؤتمر ا لذاكرة والمستقبل, New School for Social Research, New York
للمزيد من المعلومات اتصلوا: nssrmemory@gmail.com

12 -14 مارس/آذار
المركز الدولي للعدالة الانتقالية/كلية ستانفورد للقانون دورة لدراسة أساسيات العدالة الانتقالية
Stanford Law School , Palo Alto , California للمزيد من المعلومات :
http://www.ictj. org/en/workshops/courses/index.html

جهود مشكورة ذات تأثير كبير

المركز الدولي للعدالة الانتقالية يحتاج إلى تأييدكم له في مساعدة المجتمعات التي تكافح من أجل التغلب على ما ضيها المؤلم وذلك على اثر تخلصها من فترات الصراع، ولكي تستطيع التمتع بمستقبل أفضل وبسلام دائم. ومنذ عام 2001 تمكن المركز الدولي من ممارسة جهوده في 35 دولة بالاشتراك مع منظمات الكشف عن الحقيقة، والمجموعات المدنية المحلية والحكومات والمنظمات الدولية.

وقد كتب (جونزالي سانشيز) مدير منظمة الذاكرة في كولومبيا واللجنة القومية للمصالحة والتعويض يعبر عن شكره للمركز قائلا: "بفضل تقرير المركز الدولي للعدالة الانتقالية، والعمل الذي قمتم به من أجلنا، فإن جماعة الذاكرة التاريخية تستطيع أن تواصل عملها على مستوى عال. ويسعدني أن أعبر لكم ولرئيس المركز السيد (خوان منديز) وللسيد (ادواردو جونزاليز) ولجميع موظفيكم في (بوجوتا) عن فائق الشكر لكل ما أسديتم لنا من خدمات منذ اليوم الأول الذي بدأنا فيه نشاطنا. وإذ أشعر أن آمالنا تزداد ازدهارا فأنني أرجوكم أن تواصلوا مساندتنا في إعادة إنشاء ذاكرة التاريخ والحقيقة بشأن الصراع في كولومبيا، فاسمحوا لي أن أكرر لكم ولجميع العاملين في المركز الدولي للعدالة الانتقالية خالص تقديري وشكري".

ويقوم المركز الدولي بتقديم خبرات عظيمة يمكنها أن ترفع مستوى حياة الضحايا كما أنه ينشيء أنظمة قضائية على أعلى مستوى، ومجتمعات قوية مستدامة. ويزداد الطلب سنة بعد أخرى من مختلف دول العالم على مساعدات المركز. ولهذا فإن مساندتكم لنا ذات قيمة عظيمة وأهمية بالغة.

في يوم 11 يناير/كانون الثاني اجتمع (آرون ويه) مساعد برنامج ليبيريا بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية مع السيدة (ايلين جونسون ستيليف) رئيسة جمهورية ليبيريا وقدم لها نسخة من كتابه (مهاجمة سياسة الافلات من العقوبة)

وللمزيد من المعلومات نرجوكم الرجوع إلى الموقع www.ictj/support
أو الاتصال بالسيدة Mary Claire Brooks مديرة قسم التبرعات الشخصية، رقم الهاتف 9176373844 أو الموقع الالكتروني
mbrooks@ictj.org